● أخبار قصيرة

الكرملين يتّهم الأوروبيين بـ«عرقلة» التسوية في أوكرانيا

اتّهم الكرملين الأوروبيين بـ«عرقلة» حلّ الحرب في أوكرانيا، وذلك غداة اجتماع عقدته الدول الأوروبية للبحث في الضمانات الأمنية التي يمكنها تقديمها لحليفتها في إطار أيّ اتفاق سلام.
وأفاد المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، بأنّ «الأوروبيين يُعرقلون التسوية في أوكرانيا. هم لا يُساهمون فيها»، مُتّهماً القارة العجوز بـ«مواصلة محاولاتها لجعل أوكرانيا مركزاً لكلّ ما هو مُعادٍ لروسيا»، وفق صحيفة «إزفستيا» الروسية. في السياق، أعلن بيسكوف، خلال مقابلةٍ مع وكالة «تاس» على هامش منتدى الشرق الاقتصادي في فلاديفوستوك، أنّ الكرملين ينظر إلى دونالد ترامب، على أنّه رئيس للولايات المتحدة، دون إضفاء أي سمات شخصية أخرى على هذه الصفة.
وأضاف أنّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «يُقدّر عالياً جهود ترامب»، مشيراً إلى «الطبيعة البناءة لعلاقاتهما.»
وعن دعوة بوتين الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، لزيارة موسكو، قال بيسكوف إنّ «زيلينسكي دُعي إلى موسكو للمحادثة، لا للاستسلام»، وأضاف: «نرى أنّ زيلينسكي رفض الاقتراح عبر وزير خارجيته».
لكن بيسكوف أشار إلى أنّ تسوية النزاع الأوكراني «تشهد تقدماً، لكنه من السابق لأوانه الحديث عن موعد استكمالها»، لافتاً إلى أنّ الكرملين ليس مستعداً لـ«تخمين» تواريخ محدّدة.
وكان الرئيس الروسي دعا زيلينسكي إلى زيارة العاصمة الروسية موسكو «إذا كان مستعداً لعقد لقاء»، حسبما جاء في تصريح بوتين للصحافيين في ختام زيارته إلى الصين يوم الأربعاء. وأعلن الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في كلمة له عشية استضافة قمة لقادة أوروبيين، ضمن «تحالف الراغبين» الداعم لكييف، في باريس، أنّ «٢٦ دولة أبدت التزامها بنشر قواتها على الأرض وفي البحر والجو لدعم كييف وطمأنتها»، مشيراً إلى أنّه أجرى اتصالاً بالرئيس الأميركي، حيث اتفق الطرفان على عدّة نقاط تتعلق بالدعم المقدَّم لأوكرانيا.

ترامب يغير اسم «وزارة الدفاع» إلى «وزارة الحرب»

وقع دونالد ترامب، أمراً تنفيذياً يقضي بإعادة تسمية وزارة الدفاع بـ «وزارة الحرب»، في خطوة لطالما جرى ترويجها «بهدف إبراز قوة الجيش الأميركي حول العالم»، وفق وكالة «أسوشييتد برس».
وقال ترامب إنّ اسم وزارة الحرب «أكثر ملاءمةً، وخصوصاً في ظل الوضع الراهن في العالم»، وذلك في تصريحات أدلى بها خلال التوقيع في المكتب البيضاوي في البيت الأبيض، الجمعة.
وعند الحديث إليه بشأن احتمال أن يتطلّب تغيير الاسم قراراً من الكونغرس، قال ترامب للصحافيين: «سنفعل ذلك بكل بساطة.. أنا متأكد من أنّ الكونغرس سيوافق، إذا لزم الأمر».
بدوره، قال بيت هيغسيث، الذي غيّر لقبه الرسمي على حسابه في منصة «إكس» إلى «وزير الحرب»، إنّ الولايات المتحدة «ستركز على الهجوم، لا على الدفاع فقط»، مضيفاً أنّها «ستُنشئ محاربين، لا مجرد مدافعين».
وأضاف أنّ الولايات المتحدة «لم تنتصر في حرب كبرى» منذ تغيير اسم وزارة الحرب إلى وزارة الدفاع، أي منذ الحرب العالمية الثانية، متابعاً: «سنقاتل من أجل الفوز، لا من أجل الخسارة».

ترامب وأوروبا في مواجهة لا تقبل الجدل

حين تتقاطع التكنولوجيا مع الهيمنة التجارية الامريكية

الوفاق/ في الخامس من أيلول ٢٠٢٥، كتب دونالد ترامب على منصته «تروث سوشال» منشوراً أثار عاصفة من الجدل السياسي والاقتصادي، حين اتهم الاتحاد الأوروبي بـ«الهجوم» على شركة أميركية كبرى هي «غوغل»، متوعداً بردٍ قاسٍ عبر فرض عقوبات تجارية. لم يكن هذا التصريح مجرد رد فعل غاضب على غرامة أوروبية ضخمة، بل كان انعكاساً لنهج أميركي متجذر في فرض الهيمنة الاقتصادية، واستعراض القوة السياسية في وجه أي محاولة أوروبية لتقويض نفوذ الشركات الأميركية العملاقة.
هذا الحدث، الذي يبدو للوهلة الأولى كخلاف تجاري، يكشف عن طبقات أعمق من التوترات بين واشنطن وبروكسل، ويفتح الباب أمام تساؤلات جوهرية: هل ما نشهده هو بداية فصل جديد من الحرب التجارية؟ أم أنه مجرد حلقة أخرى في مسلسل الهيمنة الأميركية على النظام العالمي؟

خلفية النزاع.. غرامة أوروبية على «غوغل»

في خطوة جريئة، أعلنت المفوضية الأوروبية فرض غرامة قدرها ٢,٩٥ مليار يورو (ما يعادل ٣,٤٧ مليارات دولار) على شركة «غوغل»، متهمة إياها بإساءة استخدام موقعها المهيمن في سوق الإعلانات الرقمية، ومنح الأفضلية لخدماتها على حساب المنافسين. هذه الغرامة ليست الأولى من نوعها، إذ سبق للاتحاد الأوروبي أن فرض على «غوغل» غرامات تجاوزت ١٠ مليارات دولار في العقد الماضي.
المفوضية الأوروبية بررت قرارها بأنه يأتي في إطار حماية المنافسة داخل السوق الأوروبية المكونة من ٢٧ دولة، مؤكدة أن «غوغل» شوهت قواعد اللعبة العادلة. أما الشركة، فقد سارعت إلى إعلان نيتها الطعن في القرار، معتبرة أن العقوبة «غير مبررة» و«تستهدف الابتكار الأميركي».

ترامب؛ من الغضب إلى التهديد

رد ترامب لم يتأخر. ففي منشوره على «تروث سوشال»، وصف الغرامة بأنها «ظالمة»، وهدد بإطلاق آلية رسوم جمركية عقابية إذا لم يتراجع الاتحاد الأوروبي عن قراراته. بل ذهب أبعد من ذلك، ملوّحاً باستخدام المادة ٣٠١ من قانون التجارة الأميركي، وهي أداة قانونية تتيح للرئيس فرض عقوبات تجارية إذا ثبت أن دولة ما تمارس سياسات تجارية «غير مبررة» أو «تقيّد التجارة الأميركية».
ترامب كتب: «لن نسمح لهذه الإجراءات التمييزية أن تستمر... لا يمكن أن يحدث هذا للعبقرية الأميركية غير المسبوقة»، في إشارة إلى شركات التكنولوجيا التي يعتبرها رموزاً للابتكار الأميركي.

«أبل» و«أمازون» أدوات للنفوذ الأميركي

ما يثير الانتباه في هذا النزاع ليس فقط حجم الغرامة أو لهجة التهديد، بل السياق الأوسع الذي يتحرك فيه ترامب. الولايات المتحدة، منذ عقود، تمارس نفوذاً واسعاً على النظام الاقتصادي العالمي، وتستخدم أدواتها التجارية والدبلوماسية لحماية مصالحها، حتى لو كان ذلك على حساب حلفائها التقليديين.
شركات مثل «غوغل» و«أبل» و«أمازون» ليست مجرد كيانات اقتصادية، بل أدوات للنفوذ الأميركي في العالم الرقمي. حين يهدد الاتحاد الأوروبي هذه الشركات، فإن واشنطن ترى في ذلك تهديداً مباشراً لنفوذها، وترد عليه كما لو أنه عدوان سياسي.

أوروبا بين المطرقة والسندان الامريكي

الاتحاد الأوروبي، من جهته، يجد نفسه في موقف معقد. فهو يسعى لحماية سوقه الداخلية من هيمنة الشركات الأميركية، لكنه في الوقت نفسه لا يريد الدخول في مواجهة مباشرة مع واشنطن. الغرامات التي يفرضها على «غوغل» و«أبل» تعكس رغبة أوروبية في فرض قواعد عادلة، لكنها أيضاً تكشف عن ضعف في القدرة على مواجهة الردود الأميركية القاسية.
التهديدات الأميركية بفرض رسوم جمركية قد تؤثر على صادرات أوروبية حيوية، مثل السيارات والمنتجات الصناعية، ما يضع بروكسل أمام معادلة صعبة: هل تستمر في مواجهة الشركات الأميركية؟ أم تتراجع لتجنب التصعيد؟

التكنولوجيا كأداة للنفوذ السياسي

في عالم اليوم، لم تعد التكنولوجيا مجرد صناعة، بل أصبحت ساحة للصراع الجيوسياسي. الشركات الأميركية الكبرى تسيطر على البنية التحتية الرقمية العالمية، من محركات البحث إلى شبكات التواصل الاجتماعي، ومن خدمات الإعلانات إلى الذكاء الاصطناعي.
هذا النفوذ يمنح واشنطن قدرة غير مسبوقة على التأثير في السياسات العالمية، ويجعل أي محاولة لتنظيم هذه الشركات بمثابة تحدٍ للهيمنة الأميركية. أوروبا، رغم قوتها الاقتصادية، لا تملك شركات تكنولوجية تضاهي «غوغل» أو «فيسبوك»، ما يجعلها في موقع الطرف المنظم لا الطرف المسيطر.

هل نحن أمام حرب تجارية رقمية؟

التهديدات الأميركية، والغرامات الأوروبية، والتوترات المتصاعدة... كلها مؤشرات على أن العالم يدخل مرحلة جديدة من الصراع التجاري، لكن هذه المرة في الفضاء الرقمي. لم تعد الحروب التجارية تقتصر على الصلب والألومنيوم، بل أصبحت تشمل البيانات والإعلانات والخوارزميات.
ترامب، الذي سبق أن استخدم المادة ٣٠١ ضد الصين في ٢٠١٨، يبدو مستعداً لتكرار السيناريو مع أوروبا. وإذا ما أطلق فعلاً تحقيقاً تجارياً ضد الاتحاد الأوروبي، فقد نشهد موجة جديدة من الرسوم الجمركية، وردود فعل أوروبية، وربما حتى إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية القائمة.

التداعيات المحتملة من الاقتصاد إلى السياسة

إذا ما تصاعد النزاع، فإن التداعيات ستكون واسعة. على الصعيد الاقتصادي، قد تتأثر الشركات الأوروبية والأميركية على حد سواء، وتتعطل سلاسل التوريد، وتزداد تكلفة المنتجات. أما على الصعيد السياسي، فقد يتوتر التحالف الغربي، ويضعف التنسيق بين واشنطن وبروكسل في ملفات حساسة مثل الأمن والدفاع والطاقة.
كما أن هذا النزاع قد يدفع دولاً أخرى، مثل الصين والهند، إلى استغلال الفرصة لتعزيز نفوذها في السوق الرقمية، مستفيدة من الانقسام بين القطبين الغربيين.

صراع يمتد إلى الدول النامية

النزاع بين أميركا وأوروبا لا يؤثر فقط على الطرفين، بل يمتد إلى الدول النامية التي تعتمد على التكنولوجيا الأميركية، وتطمح إلى دخول السوق الأوروبية. هذه الدول تجد نفسها في موقف صعب: هل تنحاز إلى واشنطن أم بروكسل؟ وهل يمكنها تطوير بدائل محلية؟
الواقع أن الهيمنة الأميركية تجعل من الصعب على الدول النامية بناء منظومات رقمية مستقلة. أما أوروبا، فهي تقدم نموذجاً أكثر تنظيماً، لكنه أقل جاذبية من حيث الابتكار والتمويل. وبينما تتصارع القوى الكبرى على من يضع قواعد اللعبة، تبقى الدول النامية في موقع المتفرج، أو في أفضل الأحوال، اللاعب الثانوي الذي يُطلب منه الامتثال لا المشاركة.
لكن هذا الواقع قد يتغير. فمع صعود قوى جديدة مثل الهند والبرازيل، وظهور شركات تكنولوجية محلية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا، بدأت ملامح عالم رقمي متعدد الأقطاب تتشكل. وإذا استمرت أوروبا في مواجهة الهيمنة الأميركية، فقد تجد حلفاء جدد في هذه الدول، مما يعيد رسم خريطة النفوذ الرقمي العالمي.

بين الهيمنة والعدالة

في نهاية المطاف، فإن ما نشهده ليس مجرد خلاف تجاري، بل صراع بين نموذجين: النموذج الأميركي الذي يقدّس حرية السوق ويمنح الشركات الكبرى نفوذاً هائلاً، والنموذج الأوروبي الذي يسعى لتنظيم السوق وحماية المنافسة.
ترامب، في تهديده، لا يدافع فقط عن «غوغل»، بل عن فكرة أن الابتكار الأميركي يجب أن يبقى فوق المساءلة. أما أوروبا، فهي تحاول أن تقول إن القواعد يجب أن تطبق على الجميع، مهما كان حجمهم أو جنسيتهم.
السؤال الذي يبقى: هل يمكن للعالم أن يجد توازناً بين الابتكار والعدالة؟ بين الهيمنة والتنظيم؟ أم أن الصراع سيستمر، وتبقى التكنولوجيا ساحة مفتوحة للنفوذ السياسي والاقتصادي؟

مادورو: فنزويلا ستدخل مرحلة النضال المسلح إذا تعرضت لأي إعتداء

حذّر الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، من أنّ بلاده «ستدخل مرحلة النضال المسلّح»، في حال تعرّضها لأي اعتداء، مؤكداً في الوقت نفسه أنّها «لطالما كانت مستعدةً للحوار، لكنها تطالب بالاحترام».
وأضاف مادورو، في رسالة بثّتها محطات الإذاعة والتلفزة في فنزويلا، أنّ «أياً من الخلافات بين فنزويلا والولايات المتحدة لا يمكن أن يؤدي إلى صراع عسكري»، حاثاً واشنطن على التخلي عن خطتها لتغيير نظام كراكاس.
وأضاف الرئيس الفنزويلي، متوجهاً إلى نظيره الأميركي، دونالد ترامب: «أنّ المحاولة التي يبذلها بعض موظفي ترامب من أجل تغيير النظام في فنزويلا تمثّل خطأً».
كما نفى مادورو اتهامات ترامب بأنّه «يقود عصابة مخدرات»، مؤكداً أنّ فنزويلا «بلد خالٍ من إنتاج الكوكايين»، بحيث وصف الكلام الأميركي بشأن ذلك بأنّه «كذبة فجة وخادعة، ككذبة امتلاك العراق أسلحة دمار شامل».
وقال: «تقارير الاستخبارات التي يقدّمونها إلى ترامب غير صحيحة. فنزويلا اليوم بلد خالٍ من إنتاج أوراق الكوكا والكوكايين، وهو بلد يكافح الاتجار بالمخدرات».

ترامب يهدد بإسقاط طائرات فنزويلية

تصريحات الرئيس الفنزويلي جاءت بعد ساعات على إطلاق نظيره الأميركي تهديداً بإسقاط طائرات عسكرية فنزويلية، «إذا مثّلت تهديداً للقوات الأميركية»، وفقاً له.
كما أنّها جاءت بعد حديث شبكة «سي إن إن» الأميركية، نقلاً من مصادر وصفتها بالمطلعة، عن قيام ترامب بـ«دراسة مجموعة من الخيارات ضد عصابات المخدرات العاملة في فنزويلا».
وفي حين يزعم ترامب محاربة الاتجار بالمخدرات في فنزويلا لبعلّل بذلك الحشد العسكري الأميركي في منطقة البحر الكاريبي وأميركا اللاتينية، الذي كانت آخر مظاهره إرسال ١٠ مقاتلات «إف-٣٥» إلى بورتوريكو، قالت المصادر إنّ خياراته تشمل «ضرب أهداف داخل فنزويلا، كجزء من استراتيجية أوسع تهدف إلى إضعاف مادورو».
في غضون ذلك، نقلت شبكة «سي بي إس» الأميركية، عن مسؤولين في البنتاغون، أنّ طائرات فنزويلية حلّقت فوق المدمرة الأميركية «جيسون دونهام» للمرة الثانية.

وكان مادورو قد أعلن تفعيل «الميليشيا البوليفارية للدفاع عن فنزويلا»، للمرة الأولى، واستدعاء أكثر من ٨ ملايين شخص لضمان استقرار البلاد وحريتها.